تقرير المخاطر

الخليج 2023

تجاوز عاصفة عالمية

المجموعة الدولية للإستشارات
INTERNATIONAL
ADVISORY GROUP

يناير 2023

المحتويات

- حصاد 2022: عام قوي بالنسبة لدول الخليج العربي 1
- المخاطر العالمية في عام 2023 3
- أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023
  - ✓ ارتفاع نسب الفائدة على الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تقليص الإنفاق 6
  - ✓ التهديدات السيبرانية ستزداد من حيث التكرار والتطور 7
  - ✓ انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو 8
  - ✓ بنوك دول الخليج العربي قد تواجه بعض العقبات في عام 2023 9
  - ✓ تأثير التغير المناخي قد يكشف عن بعض نقاط الضعف 10
  - ✓ مخاطر سوق العمل في دول الخليج العربي لا تزال قائمة 11
- 2023: منطقة دول الخليج العربي لا تزال قوية 12

حصاد 2022: عام قوي بالنسبة لدول الخليج العربي

استهلت دول العالم عام 2022 وهي تأمل بأن يكون العام الذي ستتعافى فيه من جائحة كوفيد-19، ولكن سرعان ما تخلل العام تحديات ناشئة عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى **نقص الطاقة وانعدام الأمن الغذائي والمزيد من التباطؤ الاقتصادي عالميًا**.

في موازاة ذلك، شهد العالم ضغوطًا ناتجة عن التضخم، والذي لم تشهد بعض الاقتصادات مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثيله منذ عقود.

على الرغم من هذه الظروف العالمية، ارتفعت اقتصادات دول الخليج العربي في عام 2022، حيث تجاوز ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة 2 تريليون دولار، مما يجعله تاسع أكبر ناتج محلي إجمالي على مستوى العالم. وتخطى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وحدها حاجز تريليون دولار.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون 2023 أضعف عام على مستوى العالم من حيث النمو الاقتصادي منذ عام 2009، إذ سيعيش ما لا يقل عن ثلث بلدان العالم في حالة ركود. ومع ذلك، فقد رفع مؤخرًا توقعاته بشأن معدلات النمو في دول الخليج العربي للعام المقبل.

ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهم في هذا الاتجاه المعاكس لدول الخليج العربي، لكن البلدان الأخرى المصدرة للنفط لم تحقق أداءً جيدًا، مما يشير إلى وجود عوامل مؤثرة أخرى.

فقد تكون خطط التعافي والنمو الاقتصادي الطموحة لدول الخليج هي الأسباب الرئيسية للتحسن، كالمشاريع العملاقة لرؤية السعودية 2030، ومعاودة الانفتاح في دولة الإمارات واستضافتها للفعاليات مثل إكسبو 2020 دبي- على الرغم من جائحة كوفيد 19 - واستثمارات كأس العالم 2022 في قطر مما ساهم في تحقيق النمو غير المسبوق.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.7 بالمائة في عام 2021 إلى 6.4 بالمائة في عام 2022. ويتوقع صندوق النقد الدولي استقراره عند 3.6 بالمائة في عام 2023، وهو أعلى من المتوسط العالمي المتوقع. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بشكل طفيف إلى 3.7 بالمائة في 2022 وأن يتراجع في العام المقبل إلى 2.7 بالمائة. كما ارتفعت الموازين المالية بشكل حاد إلى أكثر من 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بعد ثماني سنوات من العجز. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الفائض التجاري لدول الخليج العربي في عام 2022 بشكل كبير من سالب 3.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 5.3 بالمائة في عام 2021 وأكثر من 17 بالمائة في عام 2022. كما انتعشت السياحة وتجاوزت مستويات ما قبل الجائحة.

حصاد 2022: عام قوي بالنسبة لدول الخليج العربي

ومن المتوقع أن تنمو المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في العالم العربي، بنسبة 8.3 بالمائة في عام 2022 قبل أن تتراجع إلى 3.7 بالمائة و2.3 بالمائة في عامي 2023 و2024 على التوالي. كما تشير التقديرات إلى أن الإمارات العربية المتحدة، ثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي، ستنمو بنسبة 5.9 بالمائة في عام 2022 قبل أن تتراجع إلى 4.1 بالمائة في عام 2023 حيث يحد تباطؤ الطلب العالمي من التوسع بسبب إرتفاع نسب الفائدة ، وفقًا للبنك الدولي. ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في الكويت إلى 8.5 بالمائة في عام 2022 قبل أن يتباطأ إلى متوسط 2.5 بالمائة في عامي 2023 و2024. ومن المتوقع أن تنمو قطر بنسبة 4 بالمائة هذا العام على خلفية ازدهار قطاع النفط والغاز وتعزيز قطاع السياحة مع استضافة كأس العالم لكرة القدم في البلاد. ومن المتوقع أن يتحسن النمو في البحرين ليصل إلى 3.8 بالمائة في عام 2022، مدفوعًا بشكل أساسي بالقطاع غير النفطي وإعادة الانفتاح الكامل للاقتصاد وازدهار قطاع التصنيع. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عُمان إلى 4.5 بالمائة في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 3.2 بالمائة في المتوسط في الفترة من 2023 إلى 2024.

> **"يدرك الكثيرون في دول الخليج العربي أن هذه فرصة ثمينة ونادرة للتنويع وبناء مستقبل يتجاوز الاعتماد على الوقود الأحفوري، وربما أحد آخر الطفرات في أسعار النفط وفقًا لبعض المحللين"**

ويتطلب التحول الاقتصادي رأس مال ومهارات للاقتصاد الجديد وأنظمة حوكمة ديناميكية في كل من القطاعين الخاص والحكومي.

وإلى جانب الركود العالمي المخيف في عام 2023، هناك **ستة مخاطر عامة** تواجه دول الخليج العربي في العام المقبل. ولكن سنلقي نظرة عامة سريعة على المخاطر العالمية بغرض تحديد السياق، قبل أن نستعرض المخاطر الرئيسية المتعلقة بدول الخليج العربي.

المخاطر العالمية في عام 2023

يشهد الاقتصاد العالمي عددًا من التحديات المثيرة للاضطراب. **فالتضخم الأعلى** مما شهدناه منذ عدة عقود، **وتشديد الأوضاع المالية** في معظم المناطق، **ونزاع روسيا مع أوكرانيا**، **ووباء كوفيد-19** الذي طال أمده، كلها **عوامل تؤثر** بشدة على التوقعات.

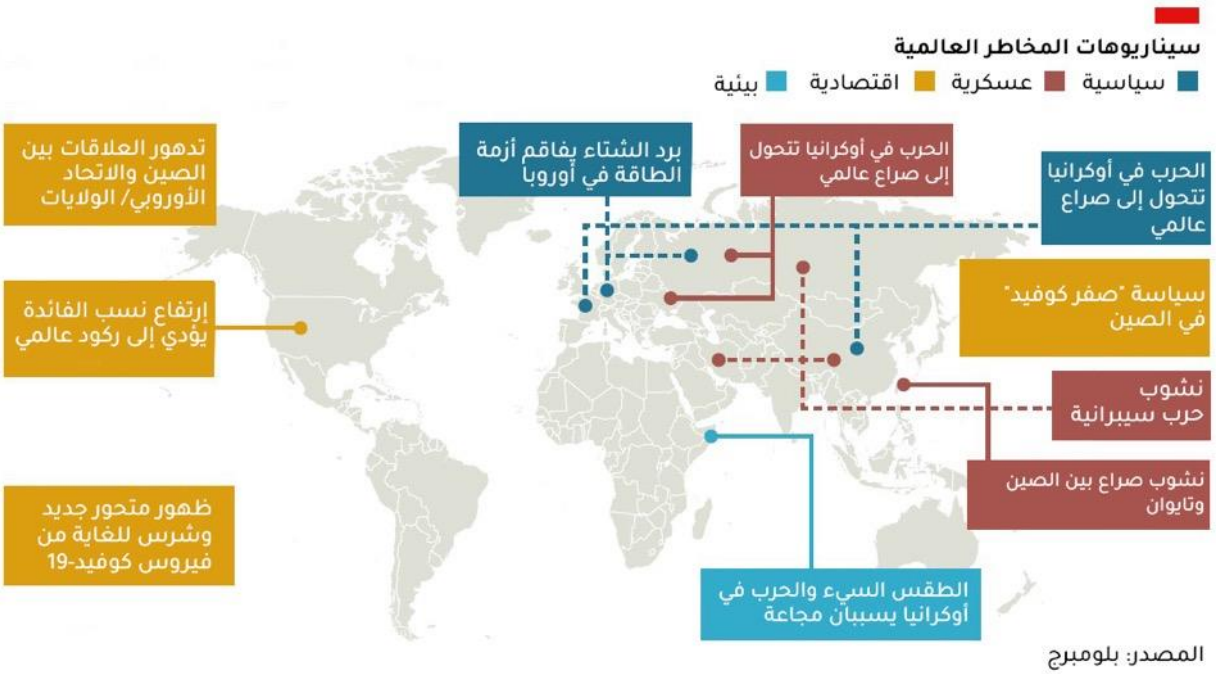

المصدر: بلومبرج

إن التوجه السائد منذ الأزمة المالية و المتمثل في السياسات النقدية المتساهلة (إنخفاض نسب الفائدة) والتي ساهمت بشكل غير مسبوق في النمو الإقتصادي خلال الوباء بدأ بالتراجع بسبب جهود صناع السياسات إلى خفض التضخم إلى المستوى المستهدف. وتعاني نسبة متزايدة من الاقتصادات من تباطؤ النمو أو الانكماش التام. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.0٪ في 2021 إلى 3.2٪ في 2022 و2.7٪ في 2023. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم العالمي من 4.7٪ في 2021 إلى 8.8٪ في 2022 لكنه سينخفض إلى 6.5٪ في 2023 وإلى 4.1٪ بحلول 2024.

المخاطر العالمية في عام 2023

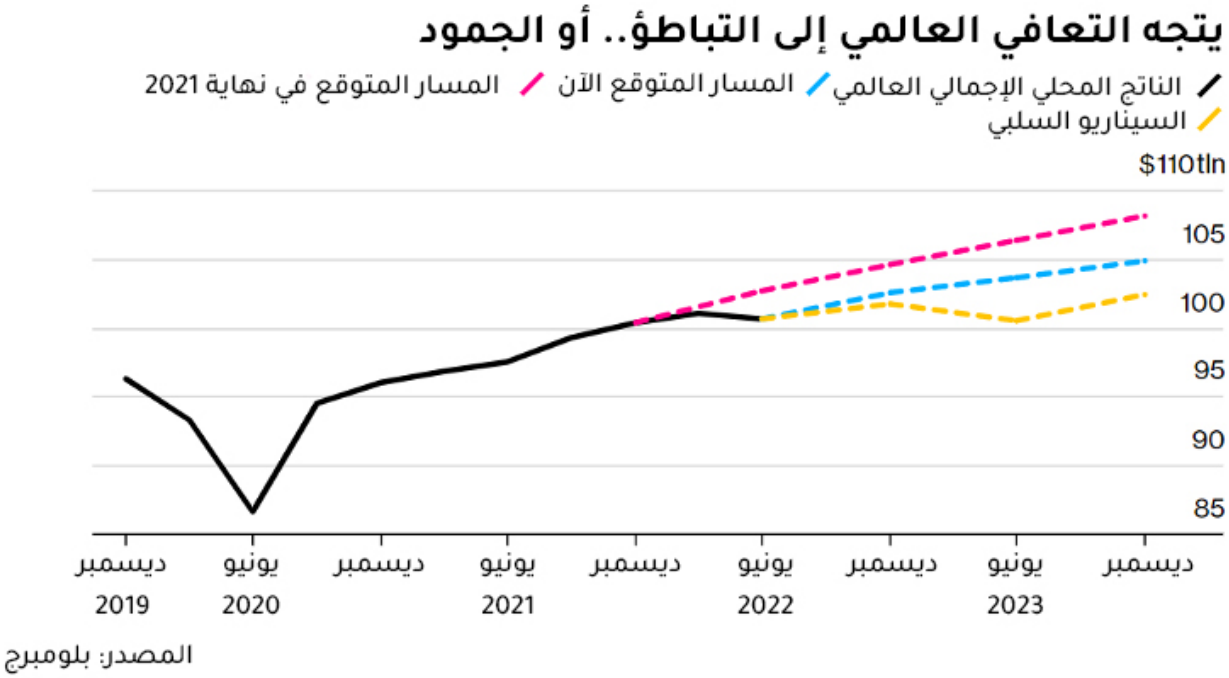

المصدر: بلومبرج

ولا تزال المخاطر المتوقعة كبيرة وسلبية بشكل غير عادي.

فقد يؤدي المزيد من **صدمات أسعار الطاقة والغذاء** إلى **استمرار التضخم** لفترة أطول.

وقد يؤدي **إرتفاع نسب الفائدة** إلى **انتشار أزمة الديون** في الأسواق الناشئة على نطاق واسع.

وقد يؤدي **ظهور كوفيد-19** من جديد (أو المتحورات الجديدة) أو **المخاوف الصحية العالمية الجديدة** إلى **إعاقة النمو** بشكل أكبر.

وقد تمتد **أزمة قطاع العقارات** في الصين إلى القطاع المصرفي المحلي وتتسبب في **انكماش الاقتصاد الصيني** بشدة مما قد تكون له **إنعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي العالمي**، مما يؤدي إلى **تدهور معنويات المستثمرين** المنخفضة بالفعل **وتثبيط أداء الأسواق المالية العالمية.**

المخاطر العالمية في عام 2023

وترى وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست أيضًا سيناريوهات صعبة محتملة من حيث **النقص العالمي في الحبوب والأسمدة** (التي تعتبر بالغة الأهمية للمحاصيل) في عام 2023. وهذا يعني **نقص المحاصيل وارتفاع الأسعار** بشكل كبير لفترة طويلة، مما **يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي**. وتشير نماذج التغير المناخي إلى زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف التحدي.

على سبيل المثال **تساهم موجات الجفاف الشديدة وموجات الحر** في أوروبا والصين والهند والولايات المتحدة في عام 2022 في **ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية**. وقد يؤدي ذلك إلى **اضطرابات اجتماعية** إذا استمرت هذه الضغوط التضخمية، وإذا ارتفع التضخم أعلى بكثير من زيادات الأجور، مما **يجعل من الصعب على الأسر الفقيرة شراء السلع الأساسية**.

ومن جهة أخرى، فإن **التوترات الجيوسياسية** آخذة في التصاعد. ومن أبرزها **الصراع بين الصين وتايوان** الذي قد **يتحول إلى حرب ويقضي على اقتصاد تايوان**، بما في ذلك **صناعة أشباه الموصلات التي تعتمد عليها سلاسل التوريد العالمية**.

كما يهدّد **باستدراج الولايات المتحدة وأستراليا واليابان،** مما يؤدي إلى **اندلاع صراع عالمي كارثي.**

ويصف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي إمكانية **اجتماع المخاطر المتشابكة عالية التأثير**: التوترات الجيوسياسية، وهشاشة سلسلة التوريد، والهجمات الإلكترونية، واختناقات النقل والتوزيع، ونقص المواد الخام والسيولة المالية- وتضخم تكلفة المعيشة، والإضرابات، الخ. ويخلص إلى أن ميزان المخاطر العالمية يميل بقوة إلى **الجانب السلبي.**

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

ارتفاع نسب الفائدة على الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تقليص الإنفاق

يتمثل التخوف الرئيسي على مستوى العالم في أن التشديد النقدي القوي سيؤدي إلى **ركود عالمي**. **وترفع** البنوك المركزية الكبرى **نسب الفائدة** بسرعة في محاولة لكبح جماح التضخم المتزايد في معظم البلدان حول العالم. وتؤدي هذه الإجراءات إلى **زيادة حادة في نسب الفائدة طويلة الأجل**، مما يؤدي إلى **زيادة تكاليف الاقتراض**. وإذا حافظت البنوك المركزية على سياسات قاسية من شأنها أن تقوض القوة الشرائية للأسر في ظلّ ارتفاع أسعار الطاقة والسلع وعوامل أخرى مزعزعة للاستقرار (كالحرب في أوكرانيا، واضطرابات سلسلة التوريد، وقوة الدولار الأمريكي، وسياسة "صفر كوفيد" في الصين)، فقد يؤدي هذا الوضع إلى حدوث **ركود عالمي**.

إن ارتباط عملات دول الخليج العربي بالدولار يستوجب متابعة تحركات نسب الفائدة في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الدورة الإقتصادية في دول الخليج تختلف عن الولايات المتحدة. وحتى نهاية عام 2022 - لم يؤثر رفع نسب الفائدة على نمو دول الخليج العربي، لكنه قد يقيد معدلات الاقتراض ونمو الاستثمار إلى ما دون مستوياتها المثلى. وتُظهر التجارب السابقة أن دول الخليج شهدت **نمواً أقتصادياً** (غير النفطي) قوياً في **ظل نسب الفائدة المرتفعة**، ولكن هذا قد لا يكون الوضع الأمثل.

ومع ذلك فإن نسب الفائدة المرتفعة **ستزيد من تكاليف الاقتراض** بالنسبة للبنوك والشركات الحكومية في دول الخليج مما قد **يؤثر على السيولة** في النظام المصرفي المحلي.

وقد يرتفع هذا الخطر إذا **زادت الالتزامات الطارئة**.

وإذا لم يتم **تمويل المشاريع العملاقة المخططة بحكمة**، **فسترتفع المخاطر** بالنسبة للبنوك والشركات الحكومية. بعبارة أخرى قد **تؤدي الظروف المالية العالمية الصارمة** إلى **زيادة اقتراض** الشركات الحكومية و**زيادة احتمالات التخلف عن السداد**، مما يزيد من **الضغوط على الموازين المالية**.

وقد يؤدي **التعزيز الكبير للدولار الأمريكي و/ أو ارتفاع نسب الفائدة** إلى **هجرة رؤوس الأموال وارتفاع حاد** في التكاليف المرتبطة بالمخاطر. وهذا من شأنه أن **يزيد مخاطر التأخر في السداد و انحسار السيولة لدى الشركات الحكومية.**

ومن النتائج الأخرى **لارتفاع نسب الفائدة**، وفقًا لأبحاث "جي بي مورغان"، هي أن **التضخم** يؤدي إلى **انخفاض ثقة المستهلك** في العديد من الاقتصاديات الكبرى. إذ يتوقع البنك أن ارتفاع التضخم سيقود إلى **تقليص إنفاق المستهلكين** بشكل عام، مع إقراره بأن آثار التضخم على تكلفة المعيشة ستتفاوت حسب المناطق- ستكون أوروبا بؤرة الضغط على تكلفة المعيشة، في حين أن دول الخليج العربي قد لا تتأثر بنفس القدر ولكنها ستظل تشهد انخفاضًا في الإنفاق الاستهلاكي.

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

التهديدات السيبرانية ستزداد من حيث التكرار والتطور

في حين أن دول الخليج العربي ليست وحدها من تتعرض بشكل متزايد للآثار الجانبية السلبية للاعتماد على التقنيات الرقمية، فإن وضعها كدول رائدة تكنولوجيًا- ليس فقط في المنطقة، ولكن أيضًا في العالم — يعني أنها **عرضة لمجموعة متنوعة من تهديدات الأمن السيبراني.**

وتواجه جميع دول الخليج العربي تهديدات "**تقليدية**" كبيرة في الفضاء الإلكتروني، بما فيها **برامج الفدية والاحتيال الإلكتروني والقرصنة**. وقد استهدفت هذه التهديدات بالفعل الأفراد والمؤسسات التجارية وكيانات الدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، كانت دول الخليج العربي هدفًا للعديد من التهديدات المستمرة المتقدمة، والمعروفة أيضًا باسم **حملات التدخل** التي ترعاها الدول.

ومع ذلك، قد تصبح الهجمات أكثر تكرارًا وتطورًا. اذ حددت "دراغوس"، الشركة العالمية للأمن السيبراني التي تركز على بيئات نظام الاتصال الداخلي/ التكنولوجيا التشغيلية، **عشر مجموعات** للأنشطة تحتاج شركات النفط والغاز الطبيعي في دول الخليج العربي إلى **توخي الحذر** منها.

على سبيل المثال، تستهدف بعض الفيروسات الإلكترونية **منشآت البنية التحتية** مثل شركات الكهرباء والماء والطيران وشركات النفط والغاز الطبيعي . ويشمل هدفها الجغرافي دول الخليج العربي إلى جانب أمريكا الشمالية وأوروبا. وتستخدم هذه الفيروسات الإلكترونية **أدوات مفتوحة المصدر** لاختراق البنية التحتية والاستفادة من نقاط الضعف المعروفة في الشبكات الافتراضية الخاصة للهجمات الإلكترونية.

ويشير المحللون إلى أن البنية التحتية الحيوية والقطاع الحكومي ستظل **أهدافًا جذابة**. كما اتضح أن **الإجراءات الأمنية القديمة غير فعالة** ضد المجموعات المتنامية من التهديدات السيبرانية المتنوعة والمتطورة والصدامية. ومع ازدياد تطور الهجمات الإلكترونية سيكون التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص أمرًا بالغ الأهمية لمزامنة العمليات واتخاذ التدابير الوقائية.

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو

بالنسبة لدول الخليج العربي الست، من المتوقع أن يبلغ النمو في العام المقبل 4.2 بالمائة وفقًا لخبراء اقتصاديين استطلعت رويترز آراءهم. ومن المتوقع أن **يتباطأ النشاط الاقتصادي** في هذه البلدان خلال العام المقبل، من حوالي 5.2 بالمائة في المتوسط في عام 2022 (صندوق النقد الدولي)، وذلك على خلفية **تغيرات الإنتاج في "أوبك بلس"، وانخفاض محتمل في أسعار النفط، وانخفاض في الطلب العالمي**.

وقد خفّض قسم أبحاث السلع الأساسية في "جولدمان" توقعات الأسعار للعام المقبل بمقدار 17.5 دولارًا للبرميل في المتوسط بالرغم من توقعاته بأن يشهد سوق النفط العالمي عجزًا معدلًا موسميًا في الربع الرابع من عام 2022 وفي عام 2023.

كما تتوقع "ستاندرد آند بورز" **استقرار سعر نفط برنت** عند متوسط 85 دولارًا للبرميل في عام 2023 و55 دولارًا في عام 2024 وما بعده، مما يعني **نموًا أقل لاقتصادات دول الخليج العربي وفرصًا أقل للمستثمرين**.

وفي دراسة تناولت انعكاسات تقلب أسعار النفط والمخاطر الجيوسياسية ومخاطر الاقتصاد الكلي على أسواق الأسهم في دول الخليج العربي من مايو 2007 إلى أغسطس 2018، اتضح أن **أسواق الأسهم الخليجية أكثر تأثراً** بتقلبات سوق النفط من أسواق الأسهم العالمية الأخرى.

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

بنوك دول الخليج العربي قد تواجه بعض العقبات في عام 2023

تتمتع بنوك دول الخليج العربي بوضع قوي في ظلّ مؤشرات محدودة على تعثر القروض **وارتفاع نسب الفائدة** مما يؤدي إلى **تحسين هوامش صافي الفائدة** لديها. إلا أن **إرتفاع نسب الفائدة** قد ينطوي على جانب سلبي لأن نسب الفائدة المرتفعة **تضعف الطلب على القروض** وبالتالي **تضطر البنوك إلى تقديم حوافز** للمقترضين لمواصلة معدلات الإقراض الحالية.

تتمتع حكومات دول الخليج العربي أيضًا **بمساحة مالية كبيرة**. فمن المتوقع أن تخصص المملكة العربية السعودية ميزانية للإنفاق في عام 2023 أعلى بكثير مما كان متوقعًا في السابق. وتشمل المبادرات الحكومية **تشجيع المنشآت** الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي قد **تكون محركات للنمو وخلق فرص العمل**، ولكنها تحتاج إلى المساعدة في تعويض نسب الفائدة المتزايدة. ويعمل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية على **زيادة قروضه الميسرة**، كما بدأت الإمارات العربية المتحدة المرحلة الثانية من برنامجها لمساعدة رواد الأعمال على **تطوير الشركات الناشئة**. ومن الممكن أن تساعد هذه البرامج في **مواجهة تحديات الإقراض** للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وترى وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيفات الائتمانية أن **المخاطر الثلاثة** المذكورة قد **تؤثر على أداء البنوك الخليجية** في عام 2023، على الرغم من انتهاء هذا العام بأداء متميز **نتيجة ارتفاع أسعار النفط والنشاط الاقتصادي العالمي.**

علاوة على ذلك غامر عدد قليل من البنوك الخليجية بدخول بلدان ذات مخاطر ائتمانية عالية، وخاصة تركيا ومصر. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها هذان البلدان فقد يكون هناك بعض **التأثير على البنوك الخليجية.**

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

تأثير التغير المناخي قد يكشف عن بعض نقاط الضعف

تعاني المنطقة من نقاط ضعف كبيرة تجاه التغير المناخي. اذ تتراوح ظروفها المناخية الحالية من **شبه جاف إلى شديد الجفاف** مع **ندرة في هطول الأمطار ونقص في الأنهار الدائمة أو مصادر المياه الدائمة وارتفاع نسبة التبخر**. وقد شهد متوسط درجة الحرارة السنوية زيادة قدرها 1.3 درجة مئوية- أكثر من متوسط المناطق الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان- منذ مطلع الألفية. كما أدى **شح الأمطار**، حيث بلغ متوسط هطول الأمطار 6.7 ملم سنويًا مقارنة بـ 16 ملم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان و94 ملم للعالم خلال الفترة بين عامي 1991-2020، إلى **محدودية الموارد المتجددة للمياه السطحية**.

أدت الزراعة (حوالي 85٪ من إجمالي استهلاك المياه في عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والعمران (حوالي 50-60٪ من إجمالي استهلاك المياه في البحرين وقطر) إلى **زيادة الضغط على مصادر المياه الطبيعية غير المتجددة**.

ونتيجة لذلك **يعتبر الإجهاد المائي شديدًا** حيث أن استخدام المياه العذبة يتجاوز موارد المياه العذبة المتاحة، مما يجعل دول الخليج العربي (باستثناء عُمان) من بين أكثر 10 دول تعاني من **الإجهاد المائي**.

كما **زاد التصحر** من شدة العواصف الرملية. والمناطق الساحلية معرضة بشدة لتأثيرات **ارتفاع مستوى سطح البحر**. وتتعرض الشعاب المرجانية **لخطر الاختفاء** بسبب **تغير المناخ** (تحمض المحيطات وارتفاع درجة حرارة مياه البحر) **والأنشطة البشرية** (صيد الأسماك والجرف والتلوث البحري).

ومن المتوقع أن تستمر كل هذه المخاطر في الازدياد وهي تحتل **مكانة جوهرية** في التركيز الحديث لدول الخليج العربي على الاستدامة والعمل المناخي مثل **مبادرة السعودية الخضراء واستضافة الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة** (كوب 28).

أبرز المخاطر المتعلقة بدول الخليج العربي لعام 2023

مخاطر سوق العمل في دول الخليج العربي لا تزال قائمة

تعتمد معظم دول الخليج العربي على **العمال الأجانب** (المغتربين) الذين يعملون إما في وظائف تتطلب **مهارات تقنية عالية** أو يعملون **كعمال منزليين** أو **في قطاع الخدمات والضيافة**.

وبوصفها جزءًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، تشهد منطقة دول الخليج العربي **معدلات بطالة عالية بين شبابها**. ومع أن غالبية الشباب في منطقة دول الخليج العربي متعلمون جيدًا، إلا أن بعض العوامل **تساهم في ارتفاع معدل البطالة**. فهم **يفتقرون إلى فرص الحصول على عمل** (بالنظر إلى تنافسهم مع العمالة الأجنبية الرخيصة). ومن ناحية أخرى، هناك اتجاه واضح لديهم نحو **تفضيل وظائف القطاع الحكومي على وظائف الخدمات أو القطاع الخاص.**

تحاول دول الخليج العربي حماية اقتصاداتها من مخاطر المستقبل من خلال **فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل**، فضلاً عن **إصلاح سوق العمل**. ويشير هذا إلى "**سعودة**" سوق العمل في المملكة العربية السعودية، و"**توطين**" سوق العمل بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. وهذا يعني **منع بعض القطاعات من توظيف مواطنين أجانب أو تقديم حوافز مالية للقطاع الخاص لتوظيف المزيد من المواطنين.**

وتعدّ هذه الخطوات مهمة لمواجهة تحدياتها الاقتصادية اذ تأمل دول الخليج العربي في **زيادة عدد مواطنيها في القوى العاملة وتقليل اعتماد مواطنيها على دعم الدولة** وكذلك **زيادة مصادر دخل الدولة**. ويتضمن ذلك **تدريب مواطنيها** على أسواق العمل الحديثة والتي تتجه نحو معدلات أتمتة أعلى.

2023: منطقة دول الخليج العربي لا تزال قوية

باختصار وعلى الرغم من المخاطر العالمية والإقليمية وعلى الرغم من الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي، ستظل منطقة دول الخليج العربي قوية وستستمر في الاستثمار وتنمية اقتصاداتها ونعتقد أن أسواقها ستوفر فرصاً واعدة.

المجموعة الدولية للإستشارات
INTERNATIONAL ADVISORY GROUP

ADDRESS
602 Pinnacle Building,
Sheikh Zayed Road, Al Barsha 1,
Dubai, United Arab Emirates
Email: info@iag.sg

تمّ إعداد التقرير من قبل:

د. يسار جرار - المدير التنفيذي

بركا شاه - مديرة الأبحاث

حلا حتاملة - مديرة البرامج

عايشة نزير - باحثة

محمد جيهانزب - باحث